حتى تدل عليه وضعا بل انما يدل كل منها عليه عقلا او بعلة
الاستعمال وهذه غير معتبرة فان قيل ان قولهم ان كلا من اسمي
الفاعل والمفعول حقيقة في الحال ومجاز في الاستقبال بالاتفاق يستلزم
كون هيئة موضوعة للزمان فينتقض التعريف به قلت
معنى قولهم انه حقيقة في الحال انه حقيقة في المعنى الكائن في الحال
فلا يلزم كونه موضوعا للزمان ولا يخرج الافعال المنسلخة
عن الزمان بحسب الاستعمال لدلالة هيئة كل منها في الاصل على وضعا
في نحو تحويزه علما لان واضع العلم لم يضع هيئته للزمان
كما لا يخفى على من له ادنى تأمل فان قيل ان المضارع لكونه دالا
على الزمانين يخرج بقوله على احد الازمنة فينتقض التعريف به
جمعا قلت ذلك ممنوع لانه لاحد الازمنة في اصل الوضع والاشتراك
انما نشأ في الاستعمال ولو سلم الاشتراك فيه فالخروج
ممنوع لان الدال على الاثنين دال على الواحد ضمنا فالدلالة عليه
اعم منه واما اذا لم يكن مشتركا اصلا بل كان في احدهما
حقيقة وفي الآخر مجازا فلا اشكال اصلا ولما كان تمييز الافراد
بالخاصة اوضح منه بالحد وانتفاع المبتدي بها اكثر منه
بالحد وان كان الحد اشرف لكونه من الذاتيات وانفع

ونفس

١٢

بحث خواص الفعل

في نفسه لافادة التمييز الذاتي ولذا قدم قال ومن خواصه
خبر مقدم على المبتدأ وهو دخول قد اي بعض خواص
الفعل لا كلها دخول مجموع هذه الاشياء الثمانية وهذا
مبني على ان يكون الواو لعطف الجزء على الجزء فالعطف قبل
الحكم او على ان حق المبتدأ التقديم مع ما يتعلق به فيقدر
معه مقدما فيكون الخبر المجموع كما اذا كان معه مقدما
وان من للتبعيض والا فلا دليل على بعضية المجموع التي هي
المقصودة بل على بعضية كل منه على تقدير كون من للتبعيض
وحده وهي ليست بمرادة لكونها من اوضح الواضحات
وعلى تقدير عدمه ايضا فلا دليل عليها في اللفظ وان حصلت
بالمشاهدة وانما قلنا ان دخول المجموع بعض منها لان منها
ما لم يذكر هنا كتاء التأنيث الساكنة والضمير المرفوع البارز
المتصل ونون التأكيد وهي جميعها خاصة وخاصة الشيء
ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراده
او غير شاملة وما ذكر هنا من القسم الثاني والحد لا يكون
الا شاملا لا دخول قد الاولى حذف الدخول لعدم الاحتياج
اليه اذ يصدق تعريف الخاصة عليها كما يصدق عليه

Copyright © King Saud University